E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.4/2023/8
17 May 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الموارد المائية
الدورة الخامسة عشرة
بيروت، 19-20 حزيران/يونيو 2023

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024 في مجال الموارد المائية في ضوء الأولويات الإقليمية للفترة 2021-2025

موجز

تَعْرِض هذه الوثيقة الخطة البرنامجية المقترَحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعام 2024 في مجال الموارد المائية، في ضوء الأولويات الإقليمية للفترة 2021-2025. وتتماشى هذه الخطة البرنامجية مع الأولويات الإقليمية التي ناقشتها لجنة الموارد المائية في دورتها الرابعة عشرة التي عُقِدَت عبر الإنترنت يومَي 29 و30 أيلول/سبتمبر 2021، وقد لُخِّصت في الوثيقة E/ESCWA/C.4/2021/CRP.1.

ولجنة الموارد المائية مدعوّة إلى الإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة وإثرائها بمناقشة التحديات الوطنية والأفكار للمستقبل.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- التحديات والأولويات في المنطقة العربية	**3-2**	**3**
ثانياً- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024 في مجال الموارد المائية	**4**	**3**
ثالثاً- مواضيع المناقشة.....	**5**	**5**

مقدمة

1- تَعْرِض هذه الوثيقة الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المقترَحة لعام 2024 في مجال الموارد المائية، في ضوء الأولويات الإقليمية للفترة 2021-2025، وتماشياً مع الأولويات الإقليمية التي ناقشتها لجنة الموارد المائية في دورتها الرابعة عشرة التي عُقِدَت عبر الإنترنت يومَي 29 و30 أيلول/سبتمبر 2021، وقد لُخِّصت في الوثيقة E/ESCWA/C.4/2021/CRP.1.

أولاً- التحديات والأولويات في المنطقة العربية

2- تُعَدُّ المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق ندرة في المياه في جميع أنحاء العالم، فيقع 19 بلداً عربياً من أصل 22 بلداً تحت عتبة شحّ المياه العذبة المتجدِّدة، و13 بلداً تحت عتبة شحّ المياه المُطْلَقَة. ويتفاقم هذا الوضع نتيجة الاعتماد على الموارد المائية الخارجية العابرة للحدود، وتغيُّر المناخ، والأضرار التي لحِقت بالبنى التحتية بسبب الاحتلال والنزاع، وتدهور نوعية المياه، وانخفاض موارد المياه الجوفية، والخسائر في المياه غير المدرَّة للدخل، وعدم كفاءة استخدام المياه، والنمو السكاني.

3- وتضمّنت الأولويات الإقليمية للنهوض بالأمن المائي في المنطقة العربية، كما عُرِضت على لجنة الموارد المائية في دورتها الرابعة عشرة، المجالات المواضيعية التالية:

(أ) الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(ب) إدارة المياه الجوفية من خلال تحسين الوصول إلى البيانات والمعلومات؛

(ج) تعميم الاعتبارات المناخية؛

(د) الأهداف المتعلقة بالمياه، ولا سيّما الأهداف المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأوجه التكيُّف بموجب اتفاق باريس؛

(هـ) إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بالمياه وتغيُّر المناخ من خلال المنصّات الرقمية؛

(و) التعاون في مجال المياه العابرة للحدود.

ثانياً- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2024 في مجال الموارد المائية

4- ينبغي للأمانة التنفيذية للإسكوا أن تتّخذ، من خلال تضافر الجهود الإقليمية والوطنية، الإجراءات التالية للمضي قُدُماً نحو تحسين الأمن المائي في ظلّ تغير المناخ في المنطقة العربية:

(أ) دعم كبار صانعي السياسات والمستشارين العرب، وأعضاء الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية (AWARENET)، وأعضاء المنظمات الحكومية وغير الحكومية، في تطوير حلول مستدامة لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتعاون في مجال المياه العابرة للحدود، وإدارة المياه الجوفية، ومرونة قطاع المياه؛

(ب) تعزيز فرص الحوار والتعاون على مستوى الأحواض، لا سيّما في المجالات التي يمكن فيها لواضعي السياسات تبادل الدروس المستفادة بشأن الفرص والتحديات التي ينطوي عليها اعتماد تكنولوجيات وأُطُر قانونية جديدة، وتعزيز مهاراتهم التفاوضية، ممّا يبني الثقة وخطوط الاتصال عبر القطاعات والأحواض والبلدان ويزيد من إمكانية السعي إلى إدارة مترابطة أكثر تكاملاً وكفاءةً لموارد المياه السطحية والمياه الجوفية؛

(ج) مواصلة الاستفادة من الابتكارات في تكنولوجيا المياه التي يمكن استخدامها لرصد وإدارة والإبلاغ عن موارد المياه الشحيحة والتحليل الجغرافي المكاني وأدوات الاستشعار عن بُعد، وتعزيز الشبكة العربية لنقاط الاتصال في مجال المياه الجوفية، ومواصلة تطوير المنصة العربية للمعارف المتعلّقة بالمياه الجوفية لتسهيل الحوار عبر الحدود، وزيادة القدرة على التعامل مع آثار تغيُّر المناخ على توافر المياه الجوفية، وتحسين الأمن المائي في الدول العربية؛

(د) تشاطُر المعرفة والآراء بشأن الموارد المائية وتغيُّر المناخ باعتماد نَهجٍ متكاملٍ لإدارة الموارد الطبيعية والتبادل المستنير من خلال مشاركة أصحاب المصلحة المتعدِّدين، ممّا يزيد أيضاً من إمكانية الوصول إلى المعرفة الحديثة عن طريق مراكز المعرفة الإقليمية، بما في ذلك مركز المعرفة الإقليمي التابع للمبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثُّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار)؛

(هـ) اتباع سياسات وإجراءات متكاملة من خلال نُهُجٍ مستنيرة وقائمة على الأدلّة تعزّزها المنصات الحكومية الدولية وشبكات المعرفة الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعدِّدين، والتي تهدف إلى اعتماد سياسات إقليمية وخطط مشتركة؛ وتطبيق المعارف والخبرات في مجال العمل الإقليمي والقُطري والمجتمعي الذي يعزّز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال مشروع صندوق التكيُّف الذي يهدف إلى زيادة قدرة النازحين والمجتمعات المُضيفة على الصمود في وجه تحديات المياه المتعلّقة بتغيُّر المناخ مع الشركاء الإقليميين؛

(و) دعم الدول الأعضاء في بناء القدرات لرصد التدفّقات المالية إلى قطاع المياه وتعبئة الموارد المالية للمشاريع المتعلقة بالمياه، بما في ذلك من خلال أدوات التمويل الأخضر والمناخي؛

(ز) إجراء تقييمات لتغيُّر المناخ من أجل توجيه تدابير التكيُّف مع المناخ في قطاع المياه، ولا سيّما في أحواض المياه الجوفية العابرة للحدود، وذلك عن طريق دعم الدول المشاطئة في إعداد تقييمات مشتركة لتغيُّر المناخ تستند إلى المعارف المشتركة وإسقاطات النمذجة المناخية الإقليمية حتى منتصف القرن. والهدف من ذلك إثراء مشاريع الاستثمار وتعميم الاعتبارات المناخية في استراتيجيات المياه والزراعة، وخطط إدارة المياه الجوفية، والالتزامات المناخية الوطنية؛

(ح) مواصلة دعم التعاون والاتساق بين قطاعَي المياه والزراعة في المنطقة العربية، بما في ذلك من خلال العمليات الحكومية الدولية وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين، من أجل تعزيز الأمن المائي والغذائي وبناء قدرة الموارد المائية على الصمود واستدامتها في ظلّ تغيُّر المناخ؛

(ط) الاستفادة من الشراكات القائمة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والحكومات والوكالات الدولية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية والآليات المشتركة بين الوكالات، لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالمياه ومقاصدها؛

(ي) مواصلة دعم الإبلاغ الإقليمي ورصد التقدّم المحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحوٍ متكامل، بما في ذلك أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء وخطة العمل من أجل المياه المرتبطة به، من خلال تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وزيادة التركيز على موارد المياه الجوفية، ونشر النتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمقدّمة في تقرير الإسكوا العاشر عن تنمية المياه الذي سيصدر قريباً ويركِّز على المشاركة الإقليمية في العقد الدولي للعمل من أجل الماء؛

(ك) المساهمة في النهوض بالعمل المناخي عن طريق تعزيز مشاركة الدول الأعضاء وقدرتها على بناء القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ باعتماد المبادرات المحلية، وذلك من خلال وضع أدوات علمية وسياسية ومالية لتعميم الاعتبارات المناخية في التخطيط الإنمائي وإعداد الميزانيات والتمويل؛

(ل) مواصلة تقديم المساعدة والدعم الفنيّين للمنصات الإقليمية الخاصة بأصحاب المصلحة المتعدِّدين، والمبادرات والاستراتيجيات الإقليمية التي يمكن الاسترشاد بها والتي تؤمِّن فرص الحصول على التمويل لقطاع المياه؛

(م) دعم التقييمات الاقتصادية والاجتماعية لقِيمة المياه بهدف توجيه السياسات المتكاملة بشأن الإدارة المستدامة للموارد المائية؛

(ن) تقديم المساعدة الفنيّة لتطوير وتسهيل الوصول إلى موارد المعرفة القائمة على العلوم لدعم عملية وضع السياسات المستنيرة على مستوى الأحواض كما على الصعيدَين الإقليمي والوطني.

ثالثاً- مواضيع المناقشة

5- لجنة الموارد المائية مدعوّة إلى تقديم التوجيه بشأن المواضيع المذكورة أعلاه، مع التركيز على ما يلي:

(أ) تحسين الأمن المائي في المنطقة العربية في ظلّ تغيُّر المناخ، بوسائل تشمل التنسيق بين القطاعات والسياسات المتكاملة، والتعاون في مجال المياه العابرة للحدود، وتعميم الاعتبارات المناخية، والابتكار والتكنولوجيات الجديدة، وإتاحة البيانات والمعلومات وتيسير الوصول إليها، وإدارة المياه الجوفية، وتسريع التقدّم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالمياه والمبادرات ذات الصلة؛

(ب) مقترحات بشأن العمل المستقبلي للأمانة التنفيذية للإسكوا في هذا الصدّد.